

السيل الجرار المتتدفق على حدائق الأزهار

هذا الحديث عن ابن عباس موقوفاً وقال الصحيح الموقوف وقال البيهقي تفرد برفعه محمد بن المنهاج ولكنه قد تابع محمد بن المنهاج على رفعه الحارث بن شريح كما أخرجه الإمام علي والخطيب ويفيد الرفع ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه قال احفظوا عنِي ولا تقولوا قال ابن عباس فذكره وهو ظاهر في الرفع ويشهد لحديث ابن عباس هذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل وأحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله عن محمد بن كعب القرطبي عن النبي ﷺ قال إيماناً صحيحاً حج به أهله فمات أجزاءً عنه فإن أدرك فعليه الحج وأيماناً رجلاً مملاوِك حج به أهله فمات أجزاءً عنه فإن اعتقاده فعليه الحج وفي إسناده راوٍ منهم ويفيد عدم إجزاء حج الصبي عن حجة الإسلام ما ورد في رفع قلم التكليف عنه ولا تلازم بين ثبوت الاجر له وصححة حجة عن حجة الإسلام الواجبة عليه وأما العبد البالغ فهو داخل في مثل قوله سبحانه وَلَا عَلَى النَّاسِ حِجْرُ الْبَيْتِ مِنْ أَسْتِطْعَةِ إِلَيْهِ سَبِيلًا والاستطاعة في حقه على قول من قال إنه يملك كسائر المكلفين من الأحرار وهذا إذا وجد من يقوم بمؤنته كسيده فإن ذلك استطاعة وإن كان لا يملك فإذا انتهى الدليل على أن ذلك الحج لا يجزئ عن حجة الإسلام فذاك والا فالظاهر أنها تجزئه هذه الحجة عن حجة الإسلام وأما قوله مسلم فلكون الكافر متلبساً بما نعى من صحة حجه فلا يصح حتى يزول المانع كسائر الأمور الشرعية وأما كونه مخاطباً بالشرعيات بمعنى أنه يعذب على تركها فذلك لا يستلزم صحة وقوعها منه مع بقاء المانع الذي هو مقدر له رفعه وهو الكفر وقد تقدم تحقيق هذا المقام